رقم الوثيقة : ASA 33/004/2006
بيان إخباري رقم : 038
10 فبراير/شباط 2006

# باكستان : يجب التحقيق في مزاعم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في بلوشستان

يساور منظمة العفو الدولية القلق إزاء أنباء انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم بلوشستان التي تصاعدت في الشهرين الماضيين. ووقعت مؤخراً انتهاكات في إطار عملية أمنية نُفِّذت في الإقليم جراء محاولة لاغتيال الرئيس برويز مشرف جرت في ديسمبر/كانون الأول 2005. بيد أن التصعيد الحالي لأجواء التوتر ينبع أيضاً من التظلمات القائمة منذ وقت طويل والتي يشعر بها السكان المحليون بسبب التخلف الاقتصادي الشديد الذي يعانون منه وعدم حصولهم على أية فوائد من الاستغلال واسع النطاق للموارد الطبيعية في الإقليم.

وتبين في تقرير أصدرته اللجنة الباكستانية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية، في أواخر يناير/كانون الثاني 2006 حدوث العشرات من حالات التوقيف والاعتقال التعسفية والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء وحوادث "الاختفاء" واستخدام القوة المفرطة من جانب قوات الأمن وأجهزة المخابرات منذ مطلع العام 2005. وكان بين الضحايا نساء وأطفال والعديد من النشطاء السياسيين. وإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة بقلق أن المقاتلين البلوش المسلحين الذين يعارضون وجود الجيش في الإقليم قد زرعوا الألغام التي أدت إلى مقتل المدنيين وإصابتهم بتشوهات بلا تمييز.

ورغم أن منظمة العفو الدولية لم تستطع زيارة بلوشستان لإجراء تحقيق في هذه المزاعم لانتهاك حقوق الإنسان، إلا أن المنظمة تعتبر أن النتائج التي توصل إليها تقرير اللجنة الباكستانية لحقوق الإنسان تتمتع بالمصداقية، وهي تؤيد بقوة مطلب اللجنة بوقف انتهاكات حقوق الإنسان فوراً، وإجراء تحقيقات مستقلة وحيادية في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية بغية تقديم الجناة إلى العدالة.

كذلك تناشد منظمة العفو الدولية جميع المقاتلين والجماعات المسلحة التقيد بالقانون الإنساني الدولي، وبخاصة القواعد الملزمة لجميع أطراف النـــزاع المسلح غير الدولي. وتحظر هذه القواعد من جملة أمور التعذيب واحتجاز الرهائن والقتل العمد للمدنيين وغيرهم ممن لا يشاركون في القتال، والهجمات التي تُشن بلا تمييز.

وتؤيد النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق التابعة للجنة الباكستانية لحقوق الإنسان عدداً كبيراً من الأنباء التي تلقتها منظمة العفو الدولية من النشطاء البلوش ومنظمات المجتمع المدني البلوشية منذ مطلع العام 2005. ووفقاً لتصريح أدلى به السناتور سناء الله بلوش في يناير/كانون الثاني 2006، لقي 180 شخصاً على الأقل حتفهم في عمليات قصف، وقُتل 122 طفلاً على أيدي القوات شبه العسكرية وأُلقي القبض على مئات الأشخاص منذ بداية الحملة في مطلع العام 2005. وفي 8 ديسمبر/كانون الأول 2005، صرح وزير الداخلية الاتحادي أنه تم إلقاء القبض على حوالي 4000 شخص في بلوشستان منذ بداية العام 2005. وتظل هوية العديد من هؤلاء المعتقلين ومكان وجودهم والتهم المنسوبة إليهم مجهولة. و تخشى منظمة العفو الدولية التي رصدت بعض حالات الاعتقال

و"الاختفاء" هذه، من أن يكون بعض المعتقلين قد اعتُقلوا بصورة تعسفية أو احتُجزوا بموجب قانون الاعتقال الوقائي أو بتهم جنائية نابعة من دوافع سياسية، في انتهاك للقانون الباكستاني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنذ اختتام اللجنة الباكستانية لحقوق الإنسان لزيارة تقصي الحقائق ورد مزيد من الأنباء حول وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وبحسب ما ورد أُعدم خارج نطاق القضاء اثنا عشر رجلاً كانوا قد اعتُقلوا عقب هجوم شُن على فرقة الحدود في 11 يناير/كانون الثاني 2006، وذلك في معسكر ديرا بوغتي التابع لفرقة الحدود عندما وصلت أنباء تفيد أن ثلاثة من الجنود الجرحى قد توفوا. وقُتل كذلك قرويان مسنان أُرسلا لتسلم الجثث. وفي 16 يناير/كانون الثاني 2006، ورد أن ثلاثة أطفال لقوا مصرعهم في كاهان جراء القصف الجوي. وفي 7 فبراير/شباط انفجرت قنبلة، ربما زرعها مقاتلون مسلحون، في حافلة فأودت بحياة 13 شخصاً كانوا على متنها.

كذلك يساور منظمة العفو الدولية القلق إزاء تعرض فريق تقصي الحقائق التابع للجنة الباكستانية لحقوق الإنسان والصحفيين الذين كانوا بصحبته للهجوم في 8 يناير/كانون الثاني 2006 عندما أُطلقت النار على سياراتهم طوال عدة دقائق بالقرب من كاشمور. ورغم أن فريق اللجنة الباكستانية لحقوق الإنسان قدم طلباً إلى الشرطة في روجهان لرفع شكوى، فإن الشرطة لم تستجب له و لم تجر تحقيقاً في محاولة القتل المزعومة.

كذلك تعرض الصحفيون للاعتقال التعسفي والمضايقة والتهديد من جانب أجهزة المخابرات في حال واصلوا التحقيق في الأحداث الجارية في بلوشستان. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه من المهم أن يتابع الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان مهامهم المشروعة بدون أية عراقيل وبدون خوف حتى يتسنى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ولفت انتباه الرأي العام إليها، وعندئذ يمكن إيجاد سبل انتصاف تكفل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الإقليم.

وقد وثقت اللجنة الباكستانية لحقوق الإنسان الانتهاكات التالية لحقوق الإنسان :

***التعذيب***

أشار أولئك الذين أُفرج عنهم عقب اعتقالهم تعسفاً، غالباً في أماكن اعتقال غير معلنة أو عقب "اختفائهم" إلى أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة.

* قُبض على رئيس منظمة طلبة بلوشستان الدكتور إمداد بلوش وستة نشطاء آخرين من المنظمة في 25 مارس/آذار 2005 في كراتشي عقب مهرجان أُقيم احتجاجاً على العملية الأمنية في بلوشستان (رقم الوثيقة : ASA 33/006/2005 ورقم الوثيقة : ASA 33/014/2005 ورقم الوثيقة : ASA 33/022/2005).

وظلت أماكن وجودهم مجهولة طوال شهرين إلى حين تم إخلاء سبيل الدكتور إمداد بلوش وثلاثة آخرين بكفالة بعد شهرين، حيث يواجهون تهم جنائية نابعة من دوافع سياسية. ثم ذكر الدكتور إمداد بلوش بأنه هو وزملاءه المعتقلين اعتُقلوا بمعزل عن العالم الخارجي رهن الحبس الانفرادي طوال 33 يوماً في كراتشي، حيث تعرضوا للتعذيب. وبحسب ما ذكر تعرضوا للضرب على بواطن أقدامهم الأمر الذي جعلهم عاجزين عن المشي وعلى كافة أنحاء أجسادهم، بما في ذلك على خواصرهم بأربطة جلدية بينما أُرغموا على الانبطاح على وجوههم وهم مكبلين بالقيود على الأرض. ثم اقتيد المعتقلون الأربعة إلى كويتا، حيث احتُجزوا لمدة 22 يوماً وهُددوا بالقتل إذا واصلوا الانخراط في السياسة. وفي أغسطس/آب 2005، ظهر المعتقلون الثلاثة الآخرون الأعضاء في منظمة طلبة بلوشستان مجدداً في

مركز للشرطة كائن في إحدى قرى إقليم البنجاب، حيث تم احتجازهم بتهمة السطو. وبينما أُفرج عن الاثنين الآخرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، إلا أن الدكتور الله نزار، الذي يظل محتجزاً حالياً في سجن كويتا المركزي، أُصيب بشلل جزئي كما ورد ولا يستطيع النطق أو التعرف إلى أحد نتيجة التعذيب.

ويقدم دستور باكستان حماية جزئية من التعذيب في المادة 14 التي تنص على أنه *"لا يجوز تعريض أحد للتعذيب لغرض انتـــزاع أدلة"*. بينما تحظر المعايير الدولية والقانون الدولي العرفي التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة لأي غرض كان حظراً مطلقاً.

***عمليات إعدام محتملة خارج نطاق القضاء وغيرها من أعمال القتل غير القانونية***

* في 17 مارس/آذار 2005، قُتل 62 شخصاً، بينهم 33 امرأة وطفل هندوسي في ديرا بوغتي عندما قصفهم أفراد فرقة الحدود بالقنابل والقذائف وأطلقوا النار عليهم.

* في 17 ديسمبر/كانون الأول 2005، قُتل ما لا يقل عن 22 شخصاً، معظمهم من النساء والأطفال، بينهم رُضَّع، في عمليات قصف بالقنابل والقذائف وإطلاق نار قامت بها القوات المسلحة في منطقة ماري في جبار وبيكال، عقاباً كما يبدو على هجمات بالصواريخ شُنت في 14 ديسمبر/كانون الأول على معسكر للقوات شبه العسكرية كائن على مشارف كوهلو خلال زيارة قام بها الرئيس مشرف وفي 15 ديسمبر/كانون الأول على طائرة مروحية كانت تُقل المفتش العام لفرقة الحدود.

إن استخدام القوة يجب أن يتماشى مع مبدئي الضرورة والتناسب الواردين في المعايير الدولية بشأن استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وهي تنص على أنه لا يجوز استخدام القوة المميتة إلا رداً على تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة عندما يتعذر تماماً تفاديه وأن استخدام القوة يجب أن "يقلل من الأضرار والإصابات ويحترم ويصون حياة" المتهمين والأشخاص غير المشاركين على السواء.

وتُمنع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء منعاً باتاً بموجب الدستور الباكستاني الذي تنص المادة التاسعة منه على أنه *"لا يجوز حرمان أحد من حياته وحريته، إلا وفقاً للقانون"*. وتنص المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه *"لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه"*. وتنص مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة على أنه *"لا يجوز التذرع بالحالات الاستثنائية، بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى لتبرير عمليات الإعدام هذه"*.

***حوادث الاختفاء***

منذ مايو/أيار 2005، أصدرت منظمة العفو الدولية سلسلة من التحركات العاجلة التي تتعلق ببعض من العدد الكبير من حوادث "الاختفاء" المبلَّغ عنها في بلوشستان. وتخشى المنظمة من أن يكون الأشخاص "المختفين" معرضين بشكل خاص لخطر التعذيب، لأن الجناة يشعرون بالأمان لعلمهم بأن أفعالهم لن تُكشف على الملأ وبأنهم لن يواجهوا تهماً جنائية.

* في 9 ديسمبر/كانون الأول 2005، اعتقلت قوات الأمن 18 عضواً في اتحاد عمال البترول الباكستاني ينتمون إلى بلوشستان توجهوا إلى كراتشي لإجراء مفاوضات مع إدارتهم، وذلك في الفندق الذي كانوا ينـــزلون فيه. ويظل مكان وجودهم مجهولاً.

* قُبض على الدكتور هاند شريف، وهو كاتب وطبيب وعضو في منظمة طلبة بلوشتسان في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 في تربة على أيدي رجال يرتدون الزي الرسمي لفرقة الحدود شبه العسكرية. ورفض المسؤولون الرسميون تأكيد نبأ اعتقاله. وعندما حاول أفراد عائلته تقديم شكوى ضد جنود فرقة الحدود المعنيين، رفض أفراد الشرطة في مركز شرطة تربة قبولها (رقم الوثيقة : ASA 33/032/2005).

تمنع المعايير الدولية وضمانات حقوق الإنسان الواردة في الدستور الباكستاني حوادث "الاختفاء" منعاً باتاً. وينص الدستور الباكستاني في المادة 10 على أنه يحق لكل معتقل إبلاغه بالمتهم المنسوبة إليه والتشاور مع محام يختاره بنفسه للدفاع عنه والمثول أمام قاضٍ خلال 24 ساعة من توقيفه. وتنص المادة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن : *"كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه ..."* وتُكفل هذه النصوص للجميع بمن فيهم الأشخاص الذين قد يتهمون بارتكاب جرائم ضد الدولة الحق في معاملتهم وفقاً للقانون وعدم ممارسة التمييز ضدهم بسبب ذلك.

**خلفية**

في بلوشستان، أدى تصور السكان المحليين بأنهم لم يستفيدوا من استغلال الموارد الطبيعية الواسعة للإقليم واستياؤهم من بطء وتيرة التنمية الاقتصادية في الإقليم وتدفق الناس من أقاليم أخرى، إلى توترات اجتماعية وسياسية. وحدثت أربع جولات من الاضطرابات في الأعوام 1948 و1958 – 1959 و1962 – 63 و1973 – 77. وفي مطلع العام 2005، ازدادت حدة التوتر في بلوشستان مرة أخرى، حيث ورد وقوع مصادمات متعددة بين قوات الأمن و رجال قبائل البلوش. وزاد اغتصاب الدكتورة شاذية خالد، وهي طبيبة شابة تعمل في شركة البترول الباكستانية المحدودة في سوي، في مطلع يناير/كانون الثاني 2005، من جانب أحد ضباط الجيش، الذي برأ الرئيس مشرف ساحته علناً قبل إجراء أي تحقيق، زاد من مشاعر الغضب السائدة في صفوف أبناء القبائل. وفي أعقاب هجوم بالصواريخ على موكب الرئيس مشرف في 14 ديسمبر/كانون الأول 2005 خلال زيارته لكوهلو، عندما أعلن عن حزمة تنمية كبيرة للمنطقة بما فيها إنشاء طرقات ومدارس ومراكز صحية، شُنت في الإقليم عملية أمنية، بمساعدة وحدات شبه عسكرية. وبينما تُصورها الحكومة بأنها عملية لفرض القانون والنظام تُشن ضد "الأوغاد" (الملحدين)، أي المتمردين البلوش، يرى فيها السكان المحليون حملة قمع ضد الخصوم البلوش لبرنامج تنمية لن يستفيد منه إلا السكان غير البلوش المهاجرون من مناطق أخرى إلى الإقليم. وتزعم الحكومة أن زعماء القبائل الذين يخشون فقدان سيطرتهم على المنطقة يشجعون على المقاومة. ومما يفاقم من المواجهة بين القوميين البلوش والدولة الخصومات والتحالفات الاستراتيجية بين القبائل وفروع القبائل وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع الأطراف.